• الفصل الثانى

اغتيال الفلسطينيين

عماد سيد أحمد

عرفت الإنسانية جرائم الاغتيال، منذ القدم، والتى كانت تقف وراءها أطماع، ومصالح، وأهداف محددة. إلا أن المجتمعات القديمة لم تعرف ما عرفته المجتمعات الحديثة، والمعاصرة من أدوات، وأساليب، وتقنيات الاغتيال التى «تطورت»، مع الزمن.

لقد مارست التنظيمات السرية الصهيونية الاغتيال قبل إعلان قيام «إسرائيل» لتحقيق أهداف ما، وبعد تأسيس الدولة الصهيونية، عام ١٩٤٨، اشتركت أجهزتها الأمنية مع تلك التنظيمات السرية فى القيام بهذه المهمة.

نحاول، عبر هذه الدراسة، إلقاء الضوء على «ظاهرة الاغتيال»، بأبعادها المختلفة، من خلال تناول عمليات، ومحاولات الاغتيال، التى قامت بها أجهزة الأمن «الإسرائيلية»، والمنظمات الصهيونية ضد نشطاء وقيادات المقاومة الفلسطينية. والوقوف على الأهداف الحقيقية لهذه العمليات، وفلسفتها، وموقف القانون «الإسرائيلى»، والأجهزة الرسمية فى «إسرائيل»، وأيضًا القوانين الإنسانية، والشرعية الدولية من عمليات الاغتيال.

يتحدد منهج دراسة هذا الموضوع من خلال تقسيم الفترة قيد الدراسة، من ١٩٤٨ وحتى توقيع اتفاق أوسلو فى العام ١٩٩٣، إلى ثلاث مراحل أساسية.

المرحلة الأولى: تمتد على مدى ستة عشر عامًا، منذ إعلان قيام الدولة الصهيونية فى منتصف مايو/ آيار لعام ١٩٤٨، وحتى العام١٩٦٤، وفيها لم تكن قد تبلورت للحركة الوطنية الفلسطينية إستراتيچية للمقاومة، أو أفرزت فصائل وحركات تعتمد على ذاتها فى تحرير بلادها، دون الاعتماد على الأنظمة العربية، وجيوشها، التى أخفقت فى حرب ١٩٤٨.

لم تخل هذه المرحلة من اغتيالات للمقاومين، والنشطاء العرب، فلسطينيين وغير فلسطينيين.

أما المرحلة الثانية: فتمتد من العام ١٩٦٧ وحتى ١٩٨٧. وقد شهدت هذه المرحلة عددًا أكبر من حوادث الاغتيال للقادة الفلسطينيين، حيث اتسمت هذه المرحلة بالدعوات إلى القطرية الفلسطينية، وضرورة الاعتماد على الذات، وعدم الركون إلى الأنظمة العربية، لأن هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧ تركت آثارها السلبية على الجميع، وألقت بظلالها الثقيلة على العلاقات العربية ـ العربية. وشعر الفلسطينيون بخيبة الأمل من جراء تلك الهزيمة التى منيت بها الجيوش العربية، واحتلال أجزاء كبيرة من الأراضى العربية (حيث وقعت الضفة الغربية، وقطاع غزة تحت الاحتلال «الإسرائيلى»، ومعهما الجولان السورى، وسيناء المصرية)[١].

تعجلت قيادة «فتح» إشعال ثورة مسلحة فى الضفة الغربية، فى أغسطس/ آب ١٩٦٧، ولم تراع تلك القيادة مدى استعداد شعب الضفة للثورة، آنذاك، فأخفقت المحاولة، وانتهت بإلقاء قوات الاحتلال القبض على النسبة الأكبر من كوادر، ومقاتلى «فتح»، التى دخلت سرًا إلى الضفة[٢].

بدأت القوى الفلسطينية فى الأردن، ولبنان تنشط ضد الاحتلال، وتدبر العمليات الموجعة له. كما أن المقاومة فى الضفة والقطاع توحدت، ما بعد صيف ١٩٧٣، «حين بدت السلطة الوطنية الفلسطينية فى الأفق»[٣].

فى هذا العام، على سبيل المثال، والعام السابق له (١٩٧٢)، وقعت حوادث اغتيال لقادة فلسطينيين، تفوق عدد ما وقعت فى عقدى الخمسينيات والستينيات.

أما المرحلة الثالثة: فانحصرت فى الفترة من ١٩٨٧ (عام اندلاع الانتفاضة الأولى) حتى توقيع أوسلو، سبتمبر/ أيلول ١٩٩٣.

شهدت تلك المرحلة اندلاع الانتفاضة الأولى، فى ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧، معبرة عن سنوات طويلة من الكبت والسخط على الأوضاع المتردية. وفى وقت أسقط الداخل الفلسطينى النظام العربى من حسابه، تمامًا.

مع العام ١٩٩١ تراجعت حوادث الاغتيال، مع تراجع الانتفاضة وهدوء حدة المقاومة الفلسطينية، نظرًا لعدة عوامل، منها:[٤]

١ ـ انفلات الاغتيال السياسى من عقاله فى الفترة السابقة.

٢ ـ انهيار «المعسكر الاشتراكى» ١٩٨٩، وانفراط عقد رأسه، الاتحاد السوفييتى، بعد سنتين.

٣ ـ اندلاع حرب الخليج الثانية (١٩٩٠ ـ ١٩٩١).

٤ ـ ارتفاع الكلفة البشرية للانتفاضة، وتأخر وصول مردودها، أكثر من ثلاث سنين متصلة، وقع خلالها قرابة ١٥٠٠ شهيد، وثمانية آلاف جريح.

٥ ـ الإحساس الصادق للشعب فى الداخل بتورط قيادة الخارج فى مساومة مبتذلة مع «إسرائيل»، كانت أوسلو، فيما بعد، هى تأكيدها الكبير.

مفهوم الاغتيال «وثقافة العنف» لدى «الإسرائيليين»

اغتيال الشىء يعنى القضاء عليه، والتخلص منه، وهو من الغيلة، أى الخفاء. ويشير هذا المفهوم إلى دلالات عدة، حيث الاغتيال يكون بنية مسبقة ومبيته عند من يقوم بالاغتيال، ويأتى على غرة، أو غفلة للشخص «المغتال» (المقتول)، وتكون الأداة حادة، عنيفة، قوية؛ لضمان نجاح العملية.

معنى ذلك أن عملية الاغتيال يسبقها تخطيط، وتدبير محكم، وتدريب قبل الشروع فى العملية.

كما أننا لا نستطيع أن نطلق على الشخص الذى يقاوم شخصًا آخر، أو تنشب بينهما معركة، بالآلات الحادة، أو الرشاشات، مثلاً، وما شابه ذلك «اغتيالاً»، لكنه «قتل»، قد يقع لأحدهما أو الاثنين معًا. أما حوادث الاغتيال، ففى الأغلب الأعم تسفر عن القضاء على الشخص المقصود اغتياله، وإفلات الآخر، وفى حالة نجاة هذا الشخص، يهرب الآخر، وتبوء العملية بالفشل.

عادة الاغتيالات قديمة ـ حديثة فى التجمعات والحركات الصهيونية، فكانت تأتى فى الماضى تعبيرًا عن حماية مصالح الحركة، والآن من أجل حماية دولة «إسرائيل».

لم يكن الاغتيال لدى الكيان الصهيونى حالة طارئة، أو أسلوبًا مرحليًا، أو غير ذلك من أشكال وصور العنف، والقتل المعروفة فحسب، بل هو، إضافة إلى هذه الأشكال والصور التى ترى فى الإرهاب والقتل الفردى والجماعى، وسيلة ناجحة للتخلص من الأعداء والخصوم، حسب ما تقتضيه مصلحة الحركة الصهيونية، وأمن «إسرائيل» ومستقبلها[٥]. هناك مئات الخطب والتصريحات والأحاديث، والوثائق التى تثبت كون الإرهاب وسيلة وأداة فعالة يعتمدها الصهاينة لتحقيق «حلمهم» الصهيونى، فمؤسس الصهوينية «تيودور هرتزل»، قال كلامًا واضحًا فى هذا الشأن: «لنفترض، مثلاً، أننا نريد أن نطهر بلداً (فلسطين) من الوحوش الضارية (العرب)... طبعًا، لن نحمل القوس والرمح، ونذهب فرادى فى إثر الرعية، كما كان الأسلوب فى القرن الخامس فى أوروبا، بل سننظم حملة صيد جماعية ضخمة ومجهزة، ونطرد الحيوانات، ونرمى فى وسطها قنابل شديدة الانفجار».

أما جابوتنسكى، فربط بين الغاية والوسيلة، بشكل محكم، لا انفصال فيه، حيث قال: «إن التوراة والسيف أنزلا علينا من السماء»! فيما انتحل الثعلب الماكر، مناحم بيجن رداء الفلسفة بقوله «أنا أحارب، إذن أنا موجود... كن

أخى، وإلا سأقتلك»! وفى الحقيقة، فإن تركيز قادة الحركة الصهيونية، باستمرار، على العنف والإرهاب كوسيلة لتحقيق فكرة «الشعب المختار» فى «أرض الميعاد» ليس سوى صدى لما جاء فى التوراة «المحرَّفة» حول الموضوع، ولسنا هنا فى مجال عرض ما جاء فى التوراة بشأن الإرهاب، لكننا بالإشارة لما جاء على لسان يهوه «رب الجنود»، وتدعو إلى استخدام أسلوب الإبادة الجماعية لسكان فلسطين القدماء من غير اليهود: «وأما مدن هؤلاء الشعوب السبعة، التى يعطيك الرب إلهك نصيبًا فلا تَسْتَبْقِ منها نسمة ما، بل تحرمها تحريمًا، كما أمرك الرب إلهك»[٦].

لا يخفى الإسرائيليون اعتمادهم القتل أسلوبًا منهجيًا، إنما يجاهرون به. مثلما فعل «رابين»، بعد اغتيال الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامى، فتحى الشقاقى، فى ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر العام ١٩٩٥، فى جزيرة مالطا[٧]، ومثلما فعل «شيمون بيريز»، بعد اغتيال المهندس يحيى عياش أحد الكوادر القيادية فى «حماس» مطلع ١٩٩٦، بل إن رؤساء الموساد أنفسهم تباهوا بعمليات الاغتيال والقتل، مثلما فعل مسئول جهاز العمليات القذرة فى الموساد، شبتاى شبيط، بعد قتل زهير محسن عندما اعتبر عمليات الاغتيال «نموذجًا ناجحًا للعمل». واللافت أن تفاخرهم، ونشرهم لمثل هذه العمليات وتفاصيلها، لا يكون إلا لتلك العمليات المنفَّذة ضد العرب، وبخاصة الفلسطينيين، وذلك لإرهاب العرب، وبث الخوف فى نفوسهم، وهذا ما فعله آرييل شارون، بعد فشل عملية اغتيال خالد مشعل، حينما أكد شارون بأن «إسرائيل» ستحاول، مرة أخرى، وأنها لن تستخدم السم مرة ثانية لقتله!

انخرط العديد من المنظمات السرية اليهودية فى عمليات القتل والإرهاب، قبل إعلان قيام الكيان الصهيونى. وبعد إعلان قيام الدولة الصهيونية، قامت أجهزتها الأمنية والاستخباراتية بالعديد من جرائم القتل والاغتيال، وشجع قادة إسرائيل، بل حرضوا على القتل، ولطالما وجهوا للجنود «الإسرائيليين» والعملاء التحية الحارة، والتهنئة، عقب كل عملية قتل، فردى أو جماعى،

وكأنهم أنجزوا عملاً مقدسًا. ففى أعقاب مذبحة دير ياسين عبر مناحم بيجن عن سعادته، قائلاً: «وتقبلوا تهانىَّ، بمناسبة التنفيذ الرائع لهذه العملية، وانقلوا لكل الضباط والجنود الذين شاركوا فى أدائها... إننا نحن القيادة نحييكم، ونفخر بالنتائج الباهرة، وبروحكم القتالية فى خدمة المعركة غير الهينة، وننحنى أمام ذكرى من سقطوا، ونشد على أيدى الجرحى. وليعلم الجنود أن المكاسب التى تحققت بفضل جهودهم سوف تصبح صفحة جديدة فى تاريخ (إسرائيل)، قاتلوا حتى النصر الكامل، وليكن الأمر فى كل مكان كما كان فى دير ياسين»[٨].

القانون «الإسرائيلى» يبارك الاغتيال

تجدر الإشارة إلى أن القانون «الإسرائيلى» يبيح اغتيال أو قتل «أعداء إسرائيل». ففى نهاية عام ١٩٧٢، وبعد مقتل أحد عشر رياضيًا «إسرائيليًا»، فى أولمبياد ميونخ، طلبت رئيسة وزراء «إسرائيل»، آنذاك، جولدامائير، من رئيس الموساد «تسفى زامير» ضرب كل فلسطينى اتهمته «إسرائيل» بالاشتراك فى عملية احتجاز الفريق الرياضى «الإسرائيلى» رهائن فى ميونخ، ووقفت رئيسة الوزراء «الإسرائيلية»، فى أكتوبر / تشرين الأول ١٩٧٢، تعلن بأن إسرائيل سوف تطارد الفدائيين «فى كل مكان، وكل بلد». وصادق الكنيست بأغلبية ساحقة (باستثناء ممثلى الحزب الشيوعى) على قانون يسمح بمعاقبة أى أجنبى متهم بالعمل ضد «إسرائيل»، بغض النظر عن مكان وقوع هذا العمل!

هكذا أقرت «إسرائيل» رسميًا، وبشكل علنى، خطط «الموساد» لقتل قادة منظمة التحرير الفلسطينية. وكانت الذريعة «الإسرائيلية» المعلنة هى الرد على عملية ميونخ، ومصرع أحد عشر رياضيًا «إسرائيليًا»، بيد أن الحقيقة أن خطط الاغتيال كان قد بدأ تنفيذها قبل حادث أولمبياد ميونخ، فى شهر سبتمبر/ أيلول ١٩٧٢، حينما اغتال «الموساد»، فى ٨ يوليو/ تموز من العام نفسه الكاتب الفلسطينى المعروف، غسان كنفانى، فى بيروت (انظر الجدول ـ شكل رقم ١).

لم تمض سوى أسابيع قليلة على القانون الذى أصدرته الكنيست، حتى بدأ «الموساد» سلسلة من الاغتيالات للفلسطينيين، وكانت البداية فى ١٦ نوفمبر/ تشرين الثانى، باغتيال ممثل منظمة التحرير الفلسطينية فى إيطاليا، وائل زعيتر، فقد اصطاده «الموساد» وهو عائد إلى منزله، مساءً، وقبل أن يفتح باب شقته، وأطلقوا عليه ١٢ رصاصة، انحشرت واحدة منها فى كتاب، كان فى جيبه، وهو السلاح الوحيد الذى كان يحمله معه.

التخطيط والأداء

عندما تم إنشاء «الموساد» حرص مؤسسوه، وقادته، على أن يضم بين فروعه، وتنظيماته فرقًا خاصة للاغتيال، والقتل، مثل المجموعة (١٠١)، والمجموعة (١٣١)، والفرقة (١٠٠)، وأضيف إلى هذه الأشكال فرقة أخرى، شكلتها «الموساد»، مطلع السبعينيات من القرن الماضى، بعد أن قرر «الموساد»، بناء على تعليمات رئيسة الوزراء، آنذاك، جولدا مائير، أن تنخرط أكثر فى عمليات القتل، والتخلص من القادة الفلسطينيين. وسُمِّيت هذه الفرقة «غضب الرب». كما اهتم قادة «الموساد»، منذ وقت مبكر، بتدريب الذين ينضمون للعمل فيه على استخدام كل أنواع الأسلحة الخفيفة، والتفجير عن بعد، والتفخيخ، وذلك ضمن البرامج التى يتم بها تأهيل العملاء، بالإضافة إلى الإعداد البدنى، والتدريب على سرعة التنفيذ، وتدمير الهدف، والانسحاب[٩]. كما اعتمدت عمليات الاغتيال التى قام بها عملاء «الموساد» على استخدام الوسائل، والأساليب التكنولوجية، والمتطورة، مثل الاعتماد على ذبذبات، وترددات الهاتف المحمول، مثلما حدث فى عملية اغتيال القائد الحمساوى يحيى عياش فى غزة، مطلع ١٩٩٦[١٠]، ويستخدم الموساد، من خلال عملائه، أساليب تقليدية قديمة، كالسم، مثلما حدث فى محاولة اغتيال خالد مشعل فى الأردن[١].

(١) كان الموساد حاول حقن مشعل بسم غير معروف، ولم ينقذ مشعل من مصيره المحتوم سوى إصرار الملك حسين على أن يعطى الموساد المصل الواقى من هذا السم للأردن، من أجل إنقاذ حياة مشعل. وقد كان.

لطالما تمت الاستعانة بالأساليب التقليدية عن طريق العملاء «الخونة»، ومن يتم تجنيدهم، ولقد كشفت سبع سنوات من التحقيقات فى عملية اغتيال أحد قادة الأمن فى منظمة التحرير الفلسطينية، عاطف بسيسو، فى باريس، أن قتلة الموساد تمكنوا منه بسبب الخيانة، حيث خانه شخص يدعى عدنان ياسين، مسئول السفريات فى مكتب منظمة التحرير بالعاصمة التونسية، تونس. فهو الوحيد الذى علم بأن بسيسو قرر، فى اللحظات الأخيرة، أن يسافر من برلين إلى باريس، وليس تونس، وعندما أبلغه بذلك حجز له مكتب المنظمة غرفة فى فندق «مريديان يونفرسى»، وليس فى فندق «يورت مايو»، الذى اعتاد قادة المنظمة الإقامة فيه، عندما يزورون باريس، غير أن عدنان سارع بإبلاغ الموساد التى نفذت، على الفور، خطة اغتيال بسيسو.

لقد اكتشف الفلسطينيون، فيما بعد، خيانة ياسين، الذى أهدى عام ١٩٩٣ محمود عباس مقعداً وثيراً، وعندما تم تفكيكه اتضح بأنه مزروع بعشرات الميكروفونات الدقيقة جدّا، التى تستطيع التقاط كل الأحاديث والمكالمات التى يجريها عرفات[١١].

أما عندما رفض رجل آخر للمنظمة الخيانة، فقد أخفقت محاولة «إسرائيلية» لم تكن سوى واحدة من محاولات عديدة، استهدفت قتل ياسر عرفات، وهذا ما روته صحيفة «إسرائيليه»، نقلاً عن مصادر فى الموساد، قالت: «خطط الموساد، بناء على تعليمات من ليفى أشكول، رئيس الوزراء (الإسرائيلى) وقتها، لاغتيال عرفات فى عام ١٩٦٨، بعد أن تعززت مكانته فى فتح، فى أعقاب معركة الكرامة، فى ٢١ مارس/ آذار عام ١٩٦٨، وذلك باستخدام شاب فلسطينى، من الخليل، اعتقلته السلطات «الإسرائيلية» بتهمة الانتماء لحركة فتح، وعلى مدى ثلاثة أشهر تعرض هذا الشاب الفلسطينى لتعذيب نفسى وبدنى، وغسيل مخ، بواسطة ضابط الصحة النفسية فى سلاح البحرية «الإسرائيلية»، الرائد بنيامين شليط، وذلك فى محاولة لإقناع هذا الشاب بإطلاق الرصاص على صور عرفات، كلما ظهرت أمامه دون تفكير. ثم أطلق

سراحه عندما تصور رجال الموساد أنه صار جاهزًا لاغتيال عرفات. غير أن هذا الشاب عندما اجتاز الحدود إلى الدولة العربية التى كان من المفروض أن تتم فيها عملية الاغتيال سلم نفسه فورًا للشرطة، وأدلى لرجال المخابرات فى هذه الدولة بتفاصيل ما جرى معه فى جهاز الموساد[١٢].

وإذا كان للخيانة هذا الدور الفعال فى نجاح أو فشل عمليات الاغتيال التى انخرط فى تنفيذها قتلة الموساد ضد العرب، فلسطينيين وغير فلسطينيين، فإن المساعدات التى تلقاها هؤلاء القتلة من أجهزة مخابرات أو حكومات أخرى كان لها دور مؤثر، أيضًا، فى فشل أو نجاح عمليات الاغتيال التى قام بها الموساد.

هذا ما كشفت عنه ليليهامر والفشل الذى لحق بقتلة الموساد فيها، وتداعياتها. فقد اعترف ديفيد تبتين ـ محرر «مجلة تايم» ـ فى كتابه «فريق الانتقام» بأهمية المساعدات الخارجية للموساد، وحينما أرجع فشل عملية ليليهامر إلى أسباب شتى، من بينها عدم وجود تنسيق بين الموساد، والمخابرات النرويجية، قبل الإقدام على تنفيذ هذه العملية، لكن يبدو أن الموساد سرعان ما تلافى هذا الخطأ، ليتمكن تسعة من الفريق الذى قام باغتيال أحمد بوشيكى، المغربى، بدلاً من على حسن سلامة من الهرب.

وكان من بينهم رئيس الموساد، آنذاك، تسفى زامير، فقد أفلت هؤلاء من الوقوع فى قبضة الشرطة النرويجية، وأسبغت عليهم المحكمة حماية خاصة، عندما منعت المصورين الصحفيين من الدخول إلى قاعة المحكمة بآلات التصوير. وكانت المفاجأة التى أثارت امتعاض الرأى العام النرويجى، وقتها، إصدار المحكمة أحكامًا على خمسة من قتلة الموساد مخففة، تتراوح بين الحبس خمس سنوات وسنة واحدة، بينما قضت بإطلاق سراح مسئول المجموعة من المحكمة. ولم يمض وقت طويل، حتى تم الإفراج عن المتهمة الأولى «سبلينا رافائيل»، بعفو ملكى، ولم يتم طردها من النرويج لأنها حظيت بالجنسية النرويجية منذ عام ١٩٧٩، بعد زواجها من محامى المحكمة العليا النرويجية، رغم أن كثيرين يعتقدون بأنها لم تتوقف عن العمل لصالح الموساد، فيما بعد[١٣].

تؤكد، أيضًا، محاولة القتل الجماعى لقادة «منظمة التحرير الفلسطينية» خلال غارة حمام الشط (مقر م. ت. ف، فى تونس، أول أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٨٥) اعتماد قتلة الموساد، دائمًا، على المساعدات الخارجية التى يتلقونها من أجهزة مخابرات وحكومات أخرى. فبعد أن استبعدت فكرة القيام بعمليات اغتيال فردية متتالية لقادة منظمة التحرير الفلسطينية، استقر رأى الحكومة «الإسرائيلية» فى عام ١٩٨٥ على تصفية القيادات الفلسطينية بشكل جماعى، من خلال غارة تقوم بها طائرات إف ١٥، إف ١٦ على مقر المنظمة، فى منطقة حمام الشط بتونس. وقد تم الاعتماد على الحماية التى يوفرها الأسطول السادس الأمريكى فى البحر المتوسط لتأمين الطائرات «الإسرائيلية»، أثناء رحلتى الذهاب والعودة، وأيضًا التشويش على الرادارات التونسية أثناء تنفيذ الغارة. ولهذا الغرض سافر، أولاً، رئيس الأركان «الإسرائيلى» إلى واشنطن وطلب من مستشار الأمن القومى الأمريكى مساعدة الأسطول الأمريكى فى تنفيذ هذه الغارة، ثم قام وزير الحرب «الإسرائيلى» بزيارة أخرى لواشنطن، التقى فيها بوزيرى الدفاع والخارجية، ومستشار الأمن القومى، لمناقشة تفاصيل المساعدة المطلوبة. ولم يعد وزير الحرب إلى «إسرائيل» إلا بعد أن وافقت واشنطن على تأمين سلامة الطائرات «الإسرائيلية» المغيرة. ولقد نجا قادة المنظمة من القتل، ومن بينهم عرفات؛ لأنه لم ينم ليلتها فى منطقة حمام الشط. وقد سمع دوى القذيفة وهو فى سيارته فى طريقه إلى مقر القيادة، فقام على الفور بتغيير اتجاهه(١٤).

على الرغم من المساعدات والدعم الذى تلقاه الموساد، فإن محاولات عديدة أخفقت لقتل قادة وكوادر فلسطينية.

يكلف قادة الموساد، عادة، خمس مجموعات للقيام بالاغتيال، وذلك بعد التخطيط للعملية بعناية فائقة، وبعد الحصول على موافقة رئيس الوزراء (الإسرائيلى)، هذه الموافقة التى أصبحت مسألة شبه روتينية، أو تحصيل حاصل(١٥).

تختص كل مجموعة من المجموعات الخمس بمهمة محددة، **الأولى**: «مجموعة الإدارة والخدمات»، وتتولى، عادة، مهمة استئجار الفنادق، والمنازل، والسيارات لفريق القتلة، كما تتولى التغطية على فريق الاغتيال، حتى يفرغ من أداء مهمته، أو جريمته، وعادة ما تضم هذه المجموعة امرأة «فتاة حسناء» للتمويه. **أما الثانية**: فهى «مجموعة المراقبة»، التى تتابع الهدف، وترصد تحركاته، بينما تسمى **المجموعة الثالثة**: «مجموعة الانسحاب»، التى توفر انسحابًا آمنًا لكل أعضاء فريق الاغتيال، حتى لا يقع أحد منهم فى قبضة رجال الأمن فى البلد الذى يقومون فيه بتنفيذ الاغتيال. وتختص **«المجموعة الرابعة»**: بالاتصال بممثلى الشرطة، وأجهزة الأمن فى البلد المحدد لتنفيذ عملية الاغتيال، وذلك لتحييد سلطاتها، إلى أقصى حد، وضمان حمايتها إذا أمكن. أما **المجموعة الأخيرة**: فتنقسم، عادة، إلى مجموعتين، تضم أولاهما قتلة تم تدريبهم جيدًا، وعددهم يزداد إذا كان للهدف حماية كبيرة، وحراسة مشددة، أو تعد هدفًا خطيرًا. والذى يحدد العدد المسئول عن التخطيط فى كل جريمة اغتيال هو، أيضًا، الذى يحدد موعد تنفيذ الاغتيال. أما المجموعة الفرعية الثانية، فهى تستدعى عند الضرورة، القصوى، إذا أخفقت مجموعة القتل الأولى. ولدى أفرادها تعليمات بتصفية المجموعة الأولى، حتى لا يقع أفرادها فى أيدى السلطات، إذا ما أخفقوا. بالإضافة إلى هذه المجموعات، ثمة حلقة ربط بين هذه المجموعات، وبينها وبين السفارة «الإسرائيلية» فى البلد الذى تتم فيه العملية، ناهيك عن الاتصال الدائم مع قادة الموساد[١٦].

نجحت أجهزة الأمن «الإسرائيلية» فى تطوير أساليب وتقنيات الاغتيال، فمثلاً عمليات التفجير اللاسلكى تُعتبر إحدى أخطر وسائل الاغتيال، وتطلق عليها المخابرات «الإسرائيلية» «حرب الأشباح». وعلى الرغم من استخدامها من قبل، فإنها أصبحت أكثر دقة، وتمتاز هذه الوسيلة بأنها تضمن أمن المنفذين، بوجودهم بعيدين عن مكان التفجير، كما تضمن وقوع الانفجار فى اللحظة المناسبة التى يكون فيها «الهدف» ضمن مدى تأثير وضرر الانفجار، وهذا ما يميزها عن عملية

التفجير بالتوقيت، التى تستخدم لضرب الأهداف المتحركة، كما الثابتة أو الأشخاص. ويتكون نظام التفجير عن بعد من:

١ ـ جهاز لاسلكى (مرسل)، يبث موجات لاسلكية، ذات ترددات معينة.

٢ ـ جهاز لاسلكى (مستقبل)، يعمل على ترددات الجهاز المرسل.

٣ ـ عبوة ناسفة أو قذيفة.

٤ ـ صاعق كهربائى، موجود داخل العبوة الناسفة، أو فى جهاز إشعال الحشوة الرافعة للقذيفة، مربوط مع الجهاز المستقبل.

٥ ـ فخ، لمنع فك الجهاز المستقبل، أو العبوة الناسفة فى حال اكتشافها.

٦ ـ راصد يستطيع رؤية الهدف، وتحديد لحظة وصوله إلى المنطقة المحددة، ويكون على اتصال مباشر مع حامل الجهاز المرسل، سواء كان الاتصال لاسلكيّا، أم هاتفيّا أم بالنظر، أم بأية وسيلة ضوئية أخرى (ليلاً).

شهدت كلُّ هذه المكونات فى عملية اللاسلكى تطورات تقنية مهمة، ساعدت فى اغتيال القادة والنشطاء الفلسطينيين.

تستعرض الدراسة شخصيات فلسطينية تم اغتيالها فى الفترة من العام ١٩٤٨ حتى ١٩٩٣، على أيدى «الإسرائيليين» وأجهزة الأمن «الإسرائيلية»، والأساليب المستخدمة فى الاغتيال، وأماكنها وتوزعها على جغرافية فلسطين، وخارجها.

غير أن متابعة مثل هذه الموضوعات بالمنظار الإحصائى الدقيق من الأمور التى يحول دونها كثير من الصعوبات. فالمنطق الإحصائى معظمه جاف بطبيعته، يتعامل مع أعداد وأرقام، وهو فى مجالنا يتعامل مع عدد العمليات التى تعلن عنها مصادر المقاومة، أو «السلطة»، أو «منظمة التحرير»، أو يعترف بها العدو «الإسرائيلى»، أو حكومات الدول التى تقع فيها الاغتيالات، وهنا فإن قدراً من النسبية، وعدم الدقة فى بعض المعلومات، يصبح من الأمور المتوقعة.

قائمة بأسماء مناضلين فلسطينيين تم اغتيالهم أو تعرضوا لمحاولة اغتيال من قبل «إسرائيل» (١٩٤٨ ـ ١٩٩٣)

م	الاسم	الموقع والتنظيم	تاريخ الاغتيال	المكان	الأداة/ الطريقة
١	غسان كنفانى	رئيس تحرير مجلة «الهدف»، الناطقة باسم «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»	٨/ ٧/ ١٩٧٢	بيروت	تفخيخ سيارة
٢	د. أنيس صايغ	مدير «مركز الأبحاث» التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية	محاولة لاغتياله فى ١٩/ ٧/ ١٩٧٢	بيروت	عبوة ناسفة
٣	بسام أبو شريف	الناطق الرسمى باسم «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»	محاولة لاغتياله فى ٢٥/ ٧/ ١٩٧٢	بيروت	طرد ملغوم
٤	وائل زعيتر	ممثل م. ت. ف، فى روما	١٧/ ١٠/ ١٩٧٢	روما	عبوة ناسفة
٥	أحمد وافى «أبو خليل»	ممثل م. ت. ف، فى الجزائر	٢٢/ ١١/ ١٩٧٢	الجزائر	عبوة ناسفة
٦	محمد الهمشرى	ممثل م. ت. ف، فى باريس	٨/ ١٢/ ١٩٧٢	باريس	عبوة ناسفة
٧	حسين على أبو الخير	ممثل م. ت. ف، فى قبرص	٢٥/ ١/ ١٩٧٣	نيقوسيا	عبوة ناسفة
٨	حسين عباد البشير	أحد رجال الارتباط بين م. ت. ف، والاستخبارات الروسية	ـ ـ	ـ ـ	ـ ـ
٩	كمال ناصر	عضو اللجنة التنفيذية لـ م. ت. ف والناطق الرسمى باسمها	١٠/ ٤/ ١٩٧٣	بيروت	إطلاق رصاص

١٠	كمال عدوان	عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ومسئول قطاع الأرض المحتلة	١٠/ ٤/ ١٩٧٣	بيروت	طعن بآلة حادة
١١	محمد يوسف النجار	عضو اللجنة المركزية لحركة فتح	١٠/ ٤/ ١٩٧٣	بيروت	إطلاق رصاص
١٢	موسى أبو زياد	عضو حركة فتح	أبريل ١٩٧٣	أثينا	إطلاق رصاص
١٣	محمود صالح	مدير المكتبة العربية فى باريس	٢/ ٢/ ١٩٧٧	باريس	عبوة ناسفة
١٤	سعيد حمامى	مدير مكتب م. ت. ف. فى لندن	يناير ١٩٧٨	لندن	إطلاق رصاص
١٥	عز الدين القلق	مدير مكتب م. ت. ف فى باريس	٢/ ٧/ ١٩٧٨	باريس	إطلاق رصاص
١٦	على حسن سلامة	عضو المجلس الثورى لحركة فتح، وقائد قوات الـ ١٧	٢٢/ ١/ ١٩٧٩	بيروت	سيارة مفخخة
١٧	زهير محسن	الأمين العام لمنظمة الصاعقة، وعضو اللجنة التنفيذية م. ت. ف	٢٥/ ٧/ ١٩٧٩	مدينة كان جنوب فرنسا	إطلاق رصاص
١٨	سمير عزمى طوقان	م. ت. ف.	أغسطس ١٩٧٩	قبرص	إطلاق رصاص
١٩	إبراهيم عبد العزيز طه	ضابط أمن فى حركة فتح	١٨/ ٢/ ١٩٨٠	باريس	إطلاق رصاص
٢٠	د. نعيم خضر	مدير مكتب م. ت. ف فى بلجيكا	١٦/ ٦/ ١٩٨٠	بروكسل	إطلاق رصاص
٢١	عزيز مطر	طالب فلسطينى بطب روما	١/ ٦/ ١٩٨١	روما	عبوة ناسفة
٢٢	محمد داود عودة	عضو المجلس الثورى	محاولة اغتيال فى أغسطس ١٩٨١	وارسو	إطلاق رصاص
٢٣	ماجد أبو شرار	عضو اللجنة المركزية	٩/ ١٠/ ١٩٨١	روما	إطلاق رصاص

		لحركة فتح ومسئول الإعلام الموحد فى م. ت. ف			
٢٤	د. عبد الوهاب الكيالى	سياسى وكاتب فلسطينى	٧/ ١٢/ ١٩٨١	بيروت	إطلاق رصاص
٢٥	كمال حسن أبو دلو	نائب مدير مكتب م. ت. ف، فى روما	١٧/ ٦/ ١٩٨٢	أثينا	إطلاق رصاص
٢٦	فضل سعيد العنانى	نائب مدير مكتب م.ت.ف، فى باريس	٢٣/ ٧/ ١٩٨٢	باريس	إطلاق رصاص
٢٧	سعد صايل	قائد القوات الفلسطينية المشتركة فى لبنان	٢٩/ ٩/ ١٩٨٢	البقاع «لبنان»	إطلاق رصاص
٢٨	مأمون شكرى درويش	أحد مساعدى «أبو جهاد» ـ مكلف بتسيير العمليات الخارجية	٢٠/ ٨/ ١٩٨٣	أثينا	إطلاق رصاص
٢٩	جميل عبد القادر أبو الرب	مدير شركة للملاحة البحرية، فى اليونان	٢٢/ ١٢/ ١٩٨٣	أثينا	إطلاق رصاص
٣٠	إسماعيل عيسى درويش	عضو حركة فتح	٢٤/ ١٢/ ١٩٨٤	روما	إطلاق رصاص
٣١	خالد أحمد نزال	مسئول الأمن فى الجبهة الديمقراطية	٩/ ٦/ ١٩٨٦	روما	إطلاق رصاص
٣٢	منذر جودة أبو غزالة	عضو المجلس الثورى، والمجلس العسكرى الأعلى ـ قائد القوة البحرية	٢١/ ١٠/ ١٩٨٦	أثينا	عبوة ناسفة
٣٣	ناجى العلى	فنان ورسام كاريكاتير	٢٢/ ٧/ ١٩٨٧	لندن	إطلاق رصاص
٣٤	محمد حسن البحيصى	من كوادر القطاع الغربى	١٤/ ٢/ ١٩٨٨	ليماسول	عبوة ناسفة
٣٥	محمد باسم التميمى	من كوادر القطاع الغربى	١٨/ ٢/ ١٩٨٨	ليماسول	عبوة ناسفة
٣٦	مروان الكيالى	كادر من فتح	١٤/ ٢/ ١٩٨٨	ليماسول	عبوة ناسفة

obeikandi.com

٣٧	خليل الوزير «أبو جهاد»	نائب القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية وأهم شخصية بعد عرفات فى حركة فتح	١٨/ ٤/ ١٩٨٨	تونس	إطلاق رصاص
٣٨	عادل أبو سالم	عضو حركة فتح	٢٦/ ١٠/ ١٩٨٩	غزة	إطلاق رصاص
٣٩	صلاح خلف (أبو إياد)	مسئول الأمن الموحد والرجل الثانى فى فتح	١٤/ ١/ ١٩٩١	تونس	إطلاق رصاص
٤٠	هايل عبد الحميد «أبو الهول»	مسئول الأمن المركزى	١٤/ ١/ ١٩٩١	تونس	إطلاق رصاص
٤١	فخزى العمرى (أبو محمد)	أحد مساعدى أبو اياد ـ فتح	١٤/ ١/ ١٩٩١	تونس	إطلاق رصاص
٤٢	أحمد خالد سرحان (أبو الريش)	كادر فى حركة فتح	٢٨/ ١١/ ١٩٩٣	خان يونس	إطلاق رصاص

شكل رقم (١)

المصادر

١ ـ يوسف حجازى: أيام فلسطينية فى القرن العشرين، المركز القومى للدراسات والتوثيق، غزة، ط١، ١٩٩٩.

٢ ـ عبد القادر شهيب: الموساد/ سقوط الأسطورة، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢.

٣ ـ الوفد (القاهرة)، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥/ ٤/ ١٩٩٩.

٤ ـ روزاليوسف (القاهرة)، ٢٥/ ٥/ ١٩٨٨.

٥ ـ هآرتس (تل أبيب)، ١٧/ ٣/ ١٩٩٨.

٦ ـ www.pna.net

٧ ـ www.sis.gov.ps

٨ ـ www.palestine-ps.com

يوضح الجدول (١) منحنى عمليات الاغتيال الإسرائيلية ضد الرموز والنشطاء الفلسطينيين، ما بين سنتى ١٩٦٤ و ١٩٩٣ .

ومن هذا الجدول، يتضح بأن الفترة ما بين سنتى ١٩٦٤ و١٩٦٩ لم تشهد أى عمليات اغتيال . فيما وصلت عمليات الاغتيال إلى الذروة فى حقبتين، امتدت أولاهما ما بين سنتى ١٩٧٠ و١٩٧٩ ، وهى السنوات التى اشتد فيها ساعد المقاومة الفلسطينية من جهة، فيما توالت مشاريع تصفية القضية الفلسطينية . أما الحقبة الثانية فامتدت ما بين سنتى ١٩٨٠ و١٩٨٩ ، حيث تراجعت المقاومة الفلسطينية، وتزايدت مشاريع التصفية .

كما يتضح من الجدول (شكل رقم ١) عدد من الملاحظات، من بينها أن جرائم الاغتيال، فى الأغلب الأعم، التى أقدم عليها «الموساد»، كانت تتم، عادة، وفق نمط أو أسلوب متكرر، حيث التوجه إلى الهدف المطلوب اغتياله عبر محطات وسيطة، مثل نيقوسيا، ليماسول، باريس، أوسلو، روما، أثينا، وغيرها، بجوازات سفر (قبرصية، أو كندية غالبًا)، وبعد إتمام العملية، يخرج فريق الاغتيال بجوازات سفر أخرى مزورة أيضًا، إلى عواصم أو مدن أخرى غير تلك التى جاءوا منها .

لقد جرى، خلال الفترة من ١٩٤٨ وحتى ١٩٩٣ ، ٤٣ عملية اغتيال لقادة ونشطاء فلسطينيين، تمت جميعها فى الخارج (والعواصم الغربية والعربية)، عدا عمليتين وقعت إحداهما بخان يونس فى الأراضى المحتلة لعضو من «صقور فتح»، أحمد خالد سرحان (أبو الريش)، فى ٢٨ نوفمبر/ تشرين الثانى ١٩٩٣ . والثانية فى غزة لعادل (أبو سالم)، قيادى فى فتح، فى ٢٦ أكتوبر / تشرين الأول ١٩٨٩ ، وقد استخدم الموساد عملاء أطلقوا عليهما الرصاص .

كما وقعت ١٣ عملية اغتيال فى العواصم العربية، ٩ منها فى لبنان، و ٣ فى تونس، وعملية واحدة فى الجزائر . وهذه العواصم العربية تواجد فيها رجال م . ت . ف، وحركة فتح، وتنقل بينها قادة ونشطاء المقاومة، ولقد تركزت فى بيروت وتونس، واتخذت من الجزائر مقرًا لاجتماعاتها بعض الأحيان، وفيها

جرت محاولة اغتيال مدير مكتب م. ت. ف، أحمد وافى (أبو خليل)، فى ٢٢ نوفمبر/ تشرين الثانى ١٩٧٢، عبر استخدام عبوة ناسفة.

توالت عمليات القتل والاغتيال باستخدام أحدث التقنيات، والوسائل، عبر شكلين، فى الأغلب، **الأول**: «عبوات ناسفة»، ومتفجرات، يتم التحكم فيها عن بعد، بواسطة الأجهزة الإلكترونية، أو شبكات الاتصال من خلال شقة يستأجرها العملاء لمراقبة «الهدف»، تكون قريبة من منزله. حتى يمكن متابعة تحركاته، ورصدها بدقة لمدة زمنية كافية لتحديد مواعيد خروجه ودخوله، وعدد الساعات التى يقضيها فى خارج المنزل، من أجل تحديد المكان الأنسب، لوضع المتفجرات أو اللغم، مثل السيارة، أو المنزل، أو المصعد. . . . إلخ.

أما الشكل الثانى، فيتمثل فى «إطلاق رصاص»، باستخدام كاتم للصوت، حتى لا يشعر أحد من الجيران، ويتمكن العملاء من الهرب قبل اكتشاف الجريمة. وفى حالة ما إذا رآهم شخص، فإنه يتم التخلص منه على الفور، حتى لا يكون دليلاً ضدهم فى المستقبل.

إنه سلوك غريب، خاصة وأن قيادات «الموساد» تعترف بالجريمة، فى غالبية الأحوال، والاعتراف، «سيد الأدلة»، ولكن يبدو لعدم إحراج الدولة التى تجرى على أرضها العملية فى حينها.

هذه العمليات القذرة لم يسلم منها أبرياء لا ناقة لهم ولا جمل، بسبب أخطاء قد يقع فيها عملاء الموساد، مثل فشله فى التعرف على الشخص المطلوب «الهدف»، فمثلاً وقع اغتيال مواطن مغربى يدعى «أحمد بوشيكى» بدلاً من على حسن سلامة فى يوليو/ تموز ١٩٧٣، وبسبب هذا الحادث قدم رئيس قسم «العمليات القذرة» فى «الموساد» فايل هرارى استقالته إلى رئيس الموساد، آنذاك، تسفى زامير، ولكن رئيسة الوزراء «جولدامائير»، رفضت قبول استقالته، فاستمر هرارى فى منصبه سبع سنوات أخرى، على النحو الذى بيَّناه.

كما أن استخدام المتفجرات والألغام يودى بحياة كثير من الأبرياء.

نلاحظ، أيضًا، أنه قد جرت ١٥ عملية اغتيال عن طريق استخدام المتفجرات والألغام، و٢٦ عملية من خلال إطلاق الرصاص على «الأهداف المطلوبة»،

وجرت عملية طعن بالسكين لكمال عدوان، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ومسئول قطاع الأرض المحتلة، فى ١٠ إبريل / نيسان ١٩٧٣، ببيروت[١].

فى كل مرحلة، كانت تجرى عمليات الاغتيال لتحقيق أهداف بعيدة، وأخرى قريبة. البعيدة هى التخلص من بعض الشخصيات الخطرة على أمن «إسرائيل»، ومستقبلها. حيث إن الانتصارات التى حققها م. ت. ف فى الساحة الدبلوماسية والسياسية فى سبعينيات القرن العشرين بسلاح ماض فعال، وهو «عدالة القضية»، من خلال ممثليها فى العواصم المختلفة، دفع «الموساد» للتخلص من كل من تطوله يد عملائه من ممثلى المنظمة فى الخارج وكان هدفًا للموساد.

كما أن توقف الانتفاضة التى انفجرت فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، خلال ثمانينيات القرن العشرين (الانتفاضة الأولى)، والتخلص من قياداتها ومحركيها، غدا هدفًا إسرائيليًا فى هذه المرحلة، «اغتيال الانتفاضة»، بقطع رأسها.

لعل هذا الهدف ما كان يبتغيه «الموساد» والقيادة الإسرائيلية من اغتيال خليل الوزير(أبو جهاد) المسئول عن الأراضى المحتلة فى فتح. ففى يناير/ كانون الثانى ١٩٨٨ وصلت مجموعة من عملاء الموساد إلى تونس، واغتالته بعد مراقبة صارمة، امتدت لأكثر من ثلاثة أشهر، فى ١٨ إبريل/ نيسان ١٩٨٨. بعدها بعام تم اغتيال محمد التميمى، أحد قادة الانتفاضة، عبر عبوة ناسفة، وضعت فى سيارته، فلقى مصرعه واثنان من كبار ضباط منظمة التحرير كانا برفقته، وكان الهدف القريب اغتيال «الانتفاضة الأولى».

ويعود تراجع عمليات الاغتيال ضد نشطاء المقاومة وبخاصة فى حركة فتح، التى كان لها النصيب الأوفر من العمليات القذرة التى نفذها الموساد، وراح ضحيتها عشرات من قيادات فتح، ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى عدد من

(١) عملية الفردان، فى بيروت، لتصفية القادة الثلاثة: الكمالين، عدوان، وناصر، ومحمد يوسف النجار، وهى التى حملت الاسم الشفرى «ربيع الشباب».

الأسباب من أبرزها التنازلات التى قدمتها فتح ومنظمة التحرير، وأنتجت «اتفاق أوسلو».

إن الفرز الذى قام على أرضية أوسلو أعاد، من جديد، تشكيل خريطة الحركة الوطنية الفلسطينية، فتشكلت القيادات الشعبية، التى حاولت الالتصاق بالشعب ورفعت شعارات ترفض أوسلو، وما جاء فيه، وتعلى من شأن المواجهة مع العدو، مثل الحركة الإسلامية، فكانت النتيجة أن استهدفت حركتا «حماس» و«الجهاد الإسلامى» بعشرات من عمليات الاغتيال لقياداتها وكوادرها خلال حقبة التسعينيات. واستحوذت هاتان الحركتان على النصيب الأكبر من هذه العمليات.

انتهاك الشرعية الدولية

تعتبر عمليات الاغتيال والقتل التى تمارسها أجهزة الأمن الصهيونى نسفًا للقوانين، والمواثيق، والأعراف الدولية، والإنسانية كافة، والتى تؤكد جميعها على «الحق فى الحياة»، كأحد الحقوق الأساسية للإنسان.

حسب اتفاقية «جنيف الرابعة»، فإن ما ترتكبه الأجهزة الصهيونية الاستخباراتية، وقوات الجيش «الإسرائيلى» جرائم يعاقب عليها القانون، ومن حق من وقع عليه الضرر أن يطالب بالتعويض، وملاحقة ومساءلة الذين ارتكبوا هذه الجرائم. ولا يسرى سقوط الجريمة أو العقوبة بالتقادم.

كما أن «الإعلان العالمى لحقوق الإنسان»، و«العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية» يجرمان الممارسات «الإسرائيلية»، وعمليات التصفية الجسدية التى شرعت «إسرائيل» فى ارتكابها منذ سنوات طويلة.

الخلاصة

إن فكرة الاغتيالات ذات جذور قديمة فى الفكر الصهيونى، حيث إن تحقيق

الحلم الصهيونى يبرر كل جريمة، سواء الاغتيال، أو الترحيل، أو التجريف، أوالهدم، أو غيرها من الجرائم.

لايمثل الاغتيال لدى الكيان الصهيونى حالة طارئة، أو أسلوبًا مرحليًا، بل سياسة يشجعها القادة الصهاينة، وكثير من المسئولين فى الدولة الصهيونية، ويبيحها (القانون) «الإسرائيلى»، بذريعة محاربة الإرهاب.

لقد استخدمت قوات الاحتلال، وأجهزة الأمن «الاسرائيلية» وسائل وتقنيات متطورة ومتعددة، بداية بإطلاق النار على الأشخاص، وعمليات القتل، والتصفية الجسدية فى الشوارع، والمنازل، والمكاتب، مرورًا بعمليات التفجير، بواسطة الفرق الخاصة، بتفخيخ السيارات، والهواتف، وزرع العبوات الناسفة، واستخدام الوسائل التقليدية، كالسم عن طريق «الخيانات»، وتجنيد العملاء، واختراق التنظيمات الفلسطينية.

تعتبر عمليات الاغتيال والقتل، التى ينفذها العدو الصهيونى، فى حق المدنيين الفلسطينيين ورجال المقاومة انتهاكًا كاملاً للمواثيق والأعراف الدولية، ومن ثم يكون من حق الفلسطينيين ملاحقة ومقاضاة كل من اشترك فى هذه العمليات، من عسكريين وساسة.

كما تجدر الاشارة إلى أن هناك عدة عوامل تساعد على التقليل من عمليات الاغتيال للقادة والنشطاء الفلسطينيين من بينها:

* دراسة أساليب، واتجاهات العدو، وأدواته، بما يقلل من وقوع القيادات الفلسطينية فى شباك وبراثن الاغتيال.

* قيام جبهة وطنية فلسطينية موحدة، يقلل من اختراق الصف الفلسطينى، ويعوق حوادث الاغتيال، وبخاصة فى الداخل.

* إعادة النظر فى العمليات العسكرية خارج حدود ١٩٦٧، على الأقل، كشكل مرحلى.

الهوامش:

١ ـ عبد القادر ياسين، **الحركة الوطنية الفلسطينية**، دار الكلمة، القاهرة، ط، ٢٠٠٢، ص ٥٠.

٢ ـ **المرجع نفسه**. الصفحة نفسها.

٣ ـ **المرجع نفسه**، ص ٥١.

٤ ـ **المرجع نفسه**، ص ٧٢.

٥ ـ سعيد الجزايرى: **التصفيات السياسية فى العالم**، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٣ الجزء الأول، ص ٢٣٧.

٦ ـ **المرجع نفسه**، ص ٢٣٨.

٧ ـ د. رفعت سيد أحمد: **نجوم فوق الجبين**، مركز يافا للدراسات والأبحاث، القاهرة، ط١، ١٩٩٩، ص ١٥.

٨ ـ **هآرتس**، (تل أبيب)، ١٧/ ٣/ ١٩٩٨.

٩ ـ عبد القادر شهيب: **الموساد وسقوط الأسطورة**، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢، ص ٨٩.

١٠ ـ **المرجع نفسه**، ص ٩٠.

١١- **معاريف** (تل أبيب)، ١٦ / ٣/ ,١٩٩٩

١٢ ـ **هآرتس** (تل أبيب)، ٢٦ / ٨/ ١٩٩٨.

١٣ ـ شهيب، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٩.

١٤ ـ **المرجع نفسه**، ص ١٠٠.

١٥ ـ **المرجع نفسه**، ص ١٠١.

١٦ ـ **المرجع نفسه**، ص ٩١.